

معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية

سعيد بن سعد مرطان
قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود

مقدمة

تفجرت أزمة الديون الخارجية في 20 أغسطس 1982 عندما أعلنت المكسيك توقفها مؤقتاً عن تسديد خدمة ديونها. وقد كان لهذا القرار صدهاء العالمي، اذ شد انتباه العالم الى الوضع الخطير الذي وصل اليه عدد من الدول المدينة، والى المضاعفات السلبية الجسيمة التي قد تصيب الاقتصاد العالمي ككل. لقد قفزت ديون الدول النامية من 91 بليون دولار عام 1972 الى أكثر من 700 بليون دولار في عام 1982، كما ارتفعت خدمة ديونها من 7,3 بليون دولار الى حوالي 72 بليون دولار عام 1982. ولقد أدى هذا الارتفاع السريع لخدمة الديون، لاسيما بعد 1982، الى استنزاف حصيلة الدول المدينة من الصرف الأجنبي، وإلى إلحاق الضرر ببرامجها ومستويات معيشتها (3: World Bank, Supplement, 1984).

وحيث قد انصب اهتمام معظم الدراسات التي عاجلت أزمة الديون الخارجية، على ديون دول أمريكا اللاتينية لكبر حصتها في هذه الديون، (حوالي 40٪)، رأى الباحث أن يضيف بعداً آخر للأزمة، وذلك بإبراز الدول الاسلامية ككتلة مميزة في مجموعة الدول النامية في محاولة لتحديد موقعها من هذه الأزمة، وما يمكن أن تسهم به في معالجتها. لكن تبين للكاتب صعوبة تمييز مجموعة الدول الاسلامية ككتلة عن بقية الدول النامية الاخرى سواء في ما يتعلق بأسباب الأزمة أو أبعادها التنموية: لذلك ستتجه الورقة الى تقصي الأسباب الرئيسية لتراكم الديون على الدول النامية وتفجر أزمة 1982، وماهية الأبعاد التنموية لاستمرار هذه الأزمة، ثم تستعرض بعد ذلك وتقيم أهم المبادرات الدولية التي قدمت لمعالجة الأزمة، وفي ضوء ذلك، تقدم (أو تؤكد) بعض المقترحات للخروج من هذه الأزمة (أو المعضلة).

تطور أزمة الديون وأسبابها

عرف العالم ظاهرة الاقتراض الدولي منذ عدة قرون، كما جابه أزمة ديون أقل حدة في النصف الأول من هذا القرن. فقد شهدت الثلاثينات من هذا القرن عجز عدد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية عن تسديد ديونها التي تراكمت خلال العشرينات. كما شهد العالم، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات، تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي على هيئة قروض، استثمارات ومساعدات، وذلك للمساعدة في إعمار دول أوروبا واليابان، وبعض دول آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، من ناحية، ولواكبة الانتعاش الاقتصادي العالمي وازدهار التجارة الدولية من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن الديون خلال هذه الفترة كانت تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الصادرات في عدد من الدول، إلا أنه لم يحدث أن أعلنت أي دولة عن توقفها عن تسديد ديونها. بعد ذلك، أخذت ديون الدول النامية تنمو بمعدلات مرتفعة، حيث ارتفعت من 91 بليون دولار في عام 1972 إلى 745 بليون دولار في عام 1982 وإلى أكثر من ألف بليون دولار في نهاية 1986⁽¹⁾ بمعدل نمو بلغ 9,1 في المائة، (انظر جدول رقم (1)).

بلغت حصة الدول الإسلامية في هذه الديون حوالي 22,4 في المائة في نهاية 1986⁽²⁾، ساهمت كل من اندونيسيا، باكستان، تركيا، مصر، الجزائر، المغرب والسودان مجتمعة بحوالي 72 في المائة من هذه النسبة (World Bank, Tables Vol.2, 1988). وقد بلغ معدل نمو ديون الدول الإسلامية خلال الفترة 1980-1986 حوالي 9 في المائة، بينما بلغ 7,7 في المائة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية. كما ارتفعت خدمة ديون الدول النامية (القسط السنوي + الفائدة على القروض) من 7,3 بلايين دولار عام 1972 إلى 72,3 بليون عام 1982 وإلى 95,8 بليون دولار في نهاية 1986⁽³⁾، بمعدل نمو بلغ 8,2 في المائة خلال الفترة 1980-1986. وبالنسبة للدول الإسلامية فقد ارتفعت خدمة ديونها من 1,56 بليون دولار في عام 1972 إلى 15,9 بليون دولار عام 1982 ثم إلى 23,5 بليون دولار في نهاية 1986، بمعدل نمو قدره 11,1 في المائة (انظر جدول رقم (2)).

ويتضح من هذه الأرقام أن اقتراض الدول الإسلامية خلال الثمانينات كان يتماشى مع اتجاه الاقتراض العالمي، لكن بشروط أكثر اجحافا كما يبدو من معدل نمو خدمة الدين، أي أن مدد القروض تبدو أقصر بالنسبة للدول الإسلامية مقابل نفس معدلات الفائدة تقريبا. فقد ارتفعت فوائد قروض الدول النامية من 2,3 بليون دولار في عام 1972 إلى 36,3

جدول رقم (1)

اجمالي ديون الدول النامية للفترة 1972، 1980 - 1986 ومعدل نموها
خلال 1980 - 1986^(أ) (بليون دولار)

معدل النمو للفترة 1986 - 1980 (ب)	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1972	السنة الديون
9,1	1021,2	949,1	876,8	807,8	745,2	672	579,4	90,74	اجمالي ديون الدول النامية (ج)
9	228,9	200,4	177	168	156,3	140,7	130,9	19,23	اجمالي ديون الدول الاسلامية (د)
—	(22,4)	(21,1)	(20,2)	(20,8)	(21)	(21)	(22,6)	(21,2)	حصتها في الديون (%)
7,7	399,4	386,4	376,9	359,7	332	295,5	242,2	37,11	اجمالي ديون دول أمريكا اللاتينية
—	(39)	(41)	(43)	(44,5)	(44,6)	(44)	(41,8)	(41)	حصتها في الديون (%)

المصدر : World Bank, World Debt Tables Vol. 2, 1982 - 1988.

أ (يلاحظ أن الأعداد الجديدة من إحصائيات البنك الدولي بدأت تدخل الديون قصيرة الأجل ضمن إجمالي الديون ابتداء من عام 1980، ومن ثم يكون من غير المناسب مقارنة ديون 1980 بالسنوات السابقة دون أخذ ذلك بالاعتبار.

ب (تم احتساب معدل النمو باستخدام المعادلة $X_t = X_0 e^{rt}$ وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرفين نحصل على $\ln X_t = a + rt$ حيث r هي معدل النمو الاسمي.

ج (بالرغم من أن إجمالي الديون تنسب للدول النامية فهناك عدد من الدول ضمن الإحصائيات يخرج عن هذا التقسيم مثل بولندا، إسرائيل وغيرها.

د (تتكون مجموعة الدول الاسلامية من الدول الأعضاء في بنك التنمية الاسلامي في عام 1986 باستثناء كل من إيران، العراق، أفغانستان وفولتا العليا وذلك لعدم توفر البيانات.

جدول رقم (2)

خدمة وفوائد ديون الدول النامية والدول الاسلامية (للدیون طويلة الأجل
العامة والمضمونة) خلال الفترة 1972، 1980 - 1986 (بليون دولار)

معدل النمو 1986 - 1980	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1972	السنة الديون
8,2	95,84	89	76,96	71,67	72,33	65,79	55,68	7,33	خدمة ديون الدول النامية
11,1	23,51	24,69	18,55	17,15	15,95	14,33	12,57	1,56	خدمة ديون الدول الاسلامية
—	(25)	(28)	(25)	(24)	(22)	(21,8)	(23)	(22)	حصتها في الفوائد العالمية (%)
9,7	47,7	45	40,2	36,5	36,3	31,3	25,4	2,3	فوائد ديون الدول النامية
9,4	9,2	8,5	7,7	6,8	6,5	6	5,1	0,43	فوائد ديون الدول الاسلامية
—	(20)	(19)	(20)	(19)	(18)	(19)	(20)	(19)	حصتها في الفوائد العالمية (%)

المصدر : إحصائيات البنك الدولي، مرجع سابق. World Bank, World Debt Tables Vol. 2, 1982 - 1988.

بليون دولار في عام 1982 وإلى 47,7 بليون دولار بنهاية عام 1986، بمعدل نمو قدره 9,7 في المائة. بينما ارتفعت فوائد ديون الدول الإسلامية من 0,43 بليون دولار في عام 1972 إلى 6,5 بلايين دولار في عام 1982، لتصل إلى 9,2 بلايين دولار في نهاية 1986، بمعدل نمو قدره 9,4 في المائة.

أسباب أزمة الديون : عند تفجر أزمة الديون في منتصف 1982، تباينت الآراء حول أسباب حدوث هذه الكارثة الدولية. فبينما حمل بعض الكتاب الدول النفطية وسياساتها التسعيرية في السبعينات مسؤولية هذه الأزمة، تؤيدهم في ذلك بعض الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يرى آخرون أن الدول المدينة نفسها تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية. ويدعم وجهة النظر هذه البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة. وهناك وجهة نظر ثالثة تعتقد أن الأزمة هي نتيجة منطقية للاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العالمي وآلياته التي تنحاز لصالح الدول المتقدمة، ونتيجة أيضاً للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول المتقدمة بين فئة وأخرى لحماية مصالحها المحلية وتكريس نفوذها (Nunnenkamp, 1986 : 27). في واقع الأمر، لقد ساهمت جميع هذه العوامل، وعوامل أخرى، في إيجاد الأزمة واستمرارها، مع تفاوت حدة هذه العوامل من دولة إلى أخرى، وذلك تبعاً لاختلاف هياكلها الاقتصادية والسياسية. نبين ذلك على النحو التالي :

أولاً - الأسباب الخارجية : هي تلك الأسباب التي تقع خارج نطاق فعالية السياسات الاقتصادية المحلية. وسنستعرض هنا أهم هذه الأسباب حسب تسلسلها التاريخي :

1 (ارتفاع أسعار النفط : شهد العالم ارتفاعاً حاداً لأسعار النفط في 1974/1973، وأعقبه آخر في عام 1979، وقد تلا الارتفاع الأول زيادة كبيرة في عجز الموازين التجارية للدول النامية - غير النفطية، حيث ارتفع من 16 بليون دولار في عام 1972 إلى 17,2 بليون دولار في عام 1973 ثم إلى 40,1 بليون دولار في عام 1979، 54,1 بليون دولار في عام 1975، وانخفض في الثلاث سنوات التي تلتها (IMF, 1983 : 3). وبالرغم من ذلك، فإن الدول النامية لم تجابه أزمة مديونية في منتصف السبعينات، وذلك لانخفاض حجم ديونها من ناحية، ولسهولة الاقتراض من الدول النفطية وهيئات التمويل الدولية، الخاصة والعامة. وقد قدرت ديون الدول النامية القائمة عام 1972 بحوالي 90,7 بليون دولار، ارتفعت إلى 109 بلايين دولار في عام 1973 ثم وصلت إلى 135,8 بليون دولار في عام 1974، وإلى 161,5 بليون دولار في نهاية عام 1975 (World Bank, Supplement, 1983 : 2; 1984 : 3) أي أن

الديون قد ارتفعت بحوالي 71 بليون دولار (أو حوالي 78 في المائة) خلال الفترة 1972-1975، مقابل زيادة العجز التجاري بحوالي 63,4 بليون دولار (3: IMF, 1983).

أما الزيادة الثانية لأسعار النفط في عام 1979 فقد كان لها أبلغ الأثر في زيادة مديونية الدول النامية، ليس بسبب تأثير هذه الزيادة على فاتورة واردات الدول النامية فقط، وإنما، بدرجة أكبر، نتيجة السياسات الاقتصادية للدول الصناعية في أعقاب هذا الارتفاع. ففي خلال هذه الفترة ارتفع العجز التجاري للدول النامية غير النفطية من 52,7 بليون دولار عام 1978 إلى 59,4 بليون دولار عام 1979، ثم إلى 87,7 بليون دولار في عام 1980 (3: IMF, 1983). في نفس الفترة، زادت ديون الدول النامية، بما فيها بعض الدول النفطية كالمكسيك والجزائر وفنزويلا، من 298,7 بليون دولار في 1978 إلى 352,3 بليون دولار عام 1979 وإلى 404,5 بليون دولار عام 1980 (2: World Bank, Supplement, 1983). أي أن التغير في حجم الديون (+ 105,8 بليون) كان أكبر بكثير من الزيادة في عجز الميزان التجاري (41,7 بليون)، مما يؤكد أن زيادة أسعار النفط ليست السبب المباشر في النمو السريع لديون الدول النامية. لقد كانت الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة، تعاني في نهاية السبعينات من ارتفاع في المستوى العام للأسعار (بلغ 13٪ في عام 1979) وخشيت أن يزيد ارتفاع أسعار النفط من حدة التضخم (3: World Bank, Report, 1983). ولذلك تبنت سياسات انكماشية، بتقييد حجم السيولة وتقليص الانفاق الحكومي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وهبوط النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدلات البطالة، مما كان له أسوأ الأثر على اقتصاديات الدول النامية وديونها الخارجية، كما سيأتي بيانه.

2 (سياسات الاقراض الدولية وتعويم أسعار الفائدة : حققت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فوائض كبيرة في موازين مدفوعاتها في عامي 1974، 1979. ونتيجة لانخفاض الطاقة الاستيعابية المحلية لعدد من هذه الدول آنذاك، فقد تدفقت فوائضها إلى أسواق النقد الدولية في هيئة ايداعات جارية واستثمارات قصيرة الأجل. في المقابل، تبنت البنوك التجارية الدولية وبتشجيع من حكوماتها ما يعرف بـ «إعادة تدوير الفوائض النفطية»، أي إعادة اقراض هذه الأرصدة إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وقد كان لسياسات الاقراض التي اتبعتها البنوك التجارية في منتصف السبعينات دور كبير في إيجاد مشكلة الديون العالمية.

ففي الوقت الذي كان المستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعاً، كانت معدلات الفائدة الاسمية التي تطلبها البنوك على قروضها منخفضة جداً، بحيث أصبحت

معدلات الفائدة الحقيقية (أسعار الفائدة في سوق لندن أو نيويورك ناقصا نسبة التغير المئوي لأسعار صادرات الدول النامية) سالبة في كثير من الأوقات. وقد أغرى هذا الانخفاض عددا كبيرا من الدول النامية على زيادة اقتراضها لتمويل نفقاتها العامة وموازن مدفوعات وحتى لدعم أسعار السلع الاستهلاكية في بعض الأحيان أيضا، كما أن يسر إجراءات الاقتراض وسرعتها، مقابل مبالغة الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية في شروطها زادت من توجه الدول النامية إلى المؤسسات الخاصة للاقتراض عوضا عن الحكومات والمنظمات الدولية. ويتضح ذلك من ارتفاع مساهمة المؤسسات التجارية الدولية من 30 في المائة من إجمالي ديون الدول النامية عام 1970 إلى 40 في المائة عام 1975، ثم إلى 48 في المائة عام 1980، و 52 في المائة عام 1985، وإذا أضفنا القروض قصيرة الأجل فقد تصل النسبة إلى 70 في المائة (2 : World Bank, Tables Vol. 2, 1986). كما ارتفع عدد الدول المقترضة من السوق الدولارية من 16 دولة عام 1971 إلى حوالي 43 دولة في عام 1976/1975 (7 - 6 : Korner et al., 1986).

في المقابل، وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الاقتراض إلى الدول النامية، لجأت إلى ما يعرف بأسعار الفائدة المتغيرة أو المعومة، التي تتغير على فترات تبعا للاتجاه العام لأسعار الفائدة في سوقي لندن ونيويورك، مضافا إليها نسبة أخرى لمواجهة المخاطر (Risk Premium) يعتمد في تقديرها على درجة الجدارة الائتمانية للدولة المستدينة. ويمكن ادراك أثر هذه الإجراءات على الدول المستدينة إذا علمنا أن أسعار الفائدة على القروض الدولارية قد ارتفعت من 7,8 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 إلى 17,5 في المائة خلال الفترة 1979 - 1981، في الوقت الذي أضحى أكثر من نصف ديون الدول النامية يأتي من مصادر خاصة ومرتبطة بأسعار فائدة معومة (9 : Korner et al., 1986). وتشير دراسات أخرى إلى أن متوسط معدلات الفائدة على القروض العامة والمضمونة، طويلة الأجل، قد ارتفعت من متوسط قدره 7,1 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 إلى متوسط قدره 10 في المائة للفترة 1978 - 1983. بينما ارتفع متوسط الفائدة على القروض طويلة الأجل القائمة من 5,4 في المائة خلال الفترة 1974 - 1978 إلى 8,2 في المائة خلال الفترة 1979 - 1983. أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فقد ارتفع معدل الفائدة من 12,1 في المائة عام 1979 إلى 16,6 في المائة عام 1981 في نيويورك، ومن 12,7 في المائة إلى 18,8 في المائة في لندن (15 : Overseas Development Institute, 1987).

3 (الركود الاقتصادي العالمي : لقد أدى تبني الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لسياساتها الانكماشية في نهاية السبعينات إلى تدهور معدلات نموها وارتفاع

معدلات البطالة مما أوقعتها والاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصادي . وقد كان من نتائج هذا الركود انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وتدهور أسعارها ومعدلات تبادلها وموازينها التجارية إضافة الى تكثيف القيود على الواردات منها . أى أن الدول النامية بدأت تواجه مشكلة إضافية ، هي مشكلة تدهور موقفها التجاري الدولي ، فقد ضاعف هذا التدهور من حدة مشكلة الديون من خلال ما أحدثه من عجز في موازينها التجارية وحساباتها الجارية . وفي ضوء تآكل احتياطات الدول النامية وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها لم يعد بإمكان هذه الدول عمل شيء سوى زيادة الاقتراض الخارجي (إنظر جدول رقم (3)).

جدول رقم (3)

الميزان التجاري ومعدل التغير السنوي في كل من حجم الصادرات ، قيمة وحدة الصادرات ومعدل التبادل للدول النامية غير النفطية ، والسعر العالمي للسلع الأولية غير النفطية ، للفترة 1979 - 1986

النوع \ السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الميزان التجاري (بليون دولار)	48,3 -	74,4 -	82,6 -	67,8 -	49 -	32,8 -	24,1 -	19,3 -
معدل التغير السنوي في حجم الصادرات غير النفطية (%)	(6,8)	(8,4)	(5,3)	(1,2)	(8,2)	(11,5)	(5,0)	(7,8)
معدل التغير السنوي في قيمة وحدة الصادرات غير النفطية (%)	(13,1)	(12,4)	(7,2)	(0,6)	(0,9 -)	(4,8)	(4,3 -)	(12,8 -)
معدل التغير في معدل التبادل	1,6 -	5,8 -	4,2 -	2,2 -	0,5	1,7	1,2 -	1,1
التبادل للسلع غير النفطية	17,9	5,5	13,5 -	9,9	6,9	4,2	12,9 -	1,1 -
معدل التغير في السعر العالمي للسلع الأولية غير النفطية بالدولار								

المصدر : UNCTAD, 1988: 12 - 13; IMF, 1987

ويبين الجدول رقم (3) أن العجز التجاري للدول النامية قد ارتفع من 48,3 بليون دولار الى 82,6 بليون دولار خلال الفترة 1979 - 1981 ، ليعكس بذلك تدهور قيمة وحدة الصادرات من جهة ، وتدهور معدلات التبادل الدولي من جهة أخرى ، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ، ليعكس ظروف ما بعد انفجار الأزمة ، كما سيأتي بيانه ، ولا يستتج من هذا الانخفاض في العجز التجاري أن هناك تحسناً في تجارة الدول النامية . فتشير احصائيات

صندوق النقد الدولي الى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية (تمثل معظم صادرات الدول النامية) في عام 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1975/1974 بل أقل بحوالي 30 في المائة من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية (34: IMF, 1987). ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) خسارة دول جنوب الصحراء الافريقية خلال الفترة 1980 - 1985 بحوالي 11 بليون دولار نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري (34: Overseas Development Institute, 1987).

ثانيا - السياسات والعوامل المحلية : بالرغم من أهمية الأسباب الثلاثة أعلاه (الأسباب الخارجية) في إيجاد أزمة الديون، الا أن الصورة لا تكتمل دون اضافة الأسباب المحلية. فقد تعود أسباب تراكم الديون على بعض الدول، أو على الاقل قسط كبير منها، الى اخطاء تضمنتها توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية أو نتيجة تفشي الفساد الادارى وعدم ملاءمة الظروف الطبيعية، ويمكن اجمال هذه الأسباب تبعاً لأهميتها في النقاط التالية :

1) فشل برامج التنمية المحلية : أقدم عدد كبير من الدول النامية على الاقتراض من الخارج، لاسيما من البنوك التجارية، لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ومن حيث المبدأ فانه لا غبار على ذلك اذا أحسن استغلال هذه القروض بما يخدم أهداف التنمية المحلية. لكن يبدو أن هذا لم يتحقق في عدد كبير من الدول النامية، فلم تتمكن هذه الدول من زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصادها المحلي بمعدلات مقبولة وعلى النحو المرغوب. ولم تتمكن من اقامة الصناعات القادرة على توليد صرف أجنبي يكفي لتمويل قروضها الاستثمارية. حتى أن بعض الاقتصاديين يرجع فشل هذه التجارب التنموية وما ترتب عليها من ديون خارجية، الى طبيعة أنماط التنمية المحلية التي تبنتها الدول النامية (زكي، 1987: 122). ومن هذه الانماط على سبيل المثال :

- أ) تبني سياسات استثمار وتصنيع تخدم قطاعات الاستهلاك الترفي وشبه الترفي، مما أدى الى زيادة العجز في موازين المدفوعات ومن ثم زيادة الديون.
- ب) تبني سياسة احلال الواردات ذات الكثافة الرأسمالية، مما شجع على توجه هذه الدول نحو الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الاستثمارات. وقد أصبحت هذه الاستثمارات عبثاً على ميزان المدفوعات، ليس فقط لضخامة قروض الاستثمار، وانما أيضاً للاعتماد على السوق الخارجية في توفير السلع الوسيطة وقطع الغيار، اضافة الى ما يدفع مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها.
- ج) افتقار كثير من هذه المشروعات، الممولة بتمويل خارجي، الى عناصر نجاحها الأساسية، فربما كثير منها لم يخدم بدراسات جدوى اقتصادية سليمة.

2 (هروب رؤوس الأموال : أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى وتدهور فرص الاستثمار في كثير من الدول النامية الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج . وتشير تقديرات شركة Morgan Guaranty الى أن أكثر الدول النامية التي عانت من هروب رؤوس الأموال خلال الفترة 1976 - 1985 هي المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، ماليزيا ونيجيريا، وهي جميعا تأتي على رأس قائمة الدول المدينة . وعلى سبيل المثال، قدرت رؤوس الأموال التي غادرت المكسيك بما يعادل نصف ديونها الخارجية، أى حوالي 53 بليون دولار (Overseas Development Institute, 1987 : 16) .

3 (الفساد الاداري : أصبح الفساد الاداري، صفة ملازمة لكثير من أنظمة الحكم في الدول النامية، وتبرز هذه الصفة بشكل واضح في ادارة المؤسسات العامة التي كان لعدد منها دور كبير في توريط دولها في أزمة الديون . على سبيل المثال، نجد أن ديون شركة الزيت الحكومية في المكسيك (PEMEX) وصلت عام 1981 الى حوالي 20 بليون دولار، وهي تعادل حوالي 40 في المائة من اجمالي ديون المكسيك . كما ساهمت المؤسسات العامة في البرتغال عام 1982 بحوالي 57 في المائة من اجمالي الديون (30 : 1986 : Korner et al.). ناهيك عما يحدث من اختلاسات للأموال العامة (زكي، 1987 : 125) .

4 (الكوارث الطبيعية وبرامج التسليح : للكوارث الطبيعية، كالجفاف في افريقيا، الزلازل في دول أمريكا اللاتينية وتركيا، الأعاصير والفيضانات في مختلف الدول، دور كبير في ايجاد وتعميق أزمة الديون، كما أن سياسات التسليح التي تتبناها الدول النامية تمثل أحد أهم قنوات تراكم الديون الأجنبية، وتشير الأرقام الى أنه في عام 1980، بلغ عدد الدول النامية (غير النفطية) التي تجاوز انفاقها العسكري 20 في المائة من ميزانيتها العامة 17 دولة، نصفها يقع ضمن مجموعة الدول الاسلامية . وتضم القائمة، اليمن الجنوبي (45,7٪)، سوريا (35,4٪)، اليمن الشمالي (30٪)، تشاد (29٪)، موريتانيا (25,9٪)، الأردن (23,4)، باكستان (23,2٪)، أوغندا (20,6٪) ومالي (20,5٪) (39 : 1986 : Korner et al.).

إضافة الى العوامل السابقة، هناك عوامل أخرى أقل أهمية ساهمت في ايجاد وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، منها تذبذب سعر الدولار الأمريكي⁽⁴⁾، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية والاعانات الدولية، وتشدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منح القروض والتسهيلات الضرورية للدول النامية⁽⁵⁾ .

الأبعاد التنموية للأزمة

شجعت سهولة وانخفاض تكاليف الاقتراض الدولي في منتصف السبعينات،

الدول النامية الى الاتجاه الى الخارج لسد النقص في المدخرات المحلية اللازمة للاستثمارات التنموية وتمويل بعض النفقات الجارية. وكان يعتقد، آنذاك في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي، أن معظم هذه الاستثمارات ستمكن من توليد دخل كاف لتمويل تكاليف الاقتراض، ناهيك عن النمو المتوقع في عائدات الصادرات الاخرى. لكن فشل تجارب التنمية والتصنيع التي تبنتها معظم الدول النامية، والأحداث الاقتصادية العالمية التي واجهتها منذ عام 1979، ممثلة في ارتفاع أسعار الفائدة، تدهور عائدات الصادرات، ارتفاع سعر الدولار، انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية، نزوح رؤوس الأموال وغيرها قضت على معظم توقعاتها وطموحاتها، وأوقعتها في ما يعرف بأزمة (أو مصيدة) الديون الخارجية التي ستعاني من آثارها لسنين طويلة قادمة.

أولا - ماهية وحجم الازمة : أدركت البنوك التجارية في أوائل الثمانينات الصعوبات التي تواجه الدول المدينة في الوفاء بخدمة ديونها والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فتوقفت عن منح قروض جديدة، تساعد الدول المدينة على تمويل خدمة ديونها القديمة. لقد خشيت هذه البنوك من اهتزاز موقفها الاقتصادي، لا سيما أن عملية الاقتراض الدولي كانت قد تركزت في عدد محدود من البنوك الكبيرة، بحيث تجاوزت قروض معظمها رأس مالها. على سبيل المثال، بلغت القروض القائمة لاكثر تسعة بنوك تجارية أمريكية الى الدول النامية أكثر من 250 في المائة من رأس مالها، وبالنسبة للبنوك الأمريكية مجتمعة بلغت النسبة أكثر من 150 في المائة، مما يعني أن توقف بعض الدول المدينة عن خدمة ديونها قد يؤدي الى افلاس عدد كبير من هذه البنوك (Fischer, 1987 : 29).

لقد أدى عزوف البنوك التجارية عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة للدول المدينة، واستمرار تردى البيئة الاقتصادية الدولية وتشدد مؤسسات التمويل الرسمية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) في منح تسهيلات التمويل اللازمة، الى تدني مقدرة الدول المدينة على الوفاء بخدمة ديونها، وتفجرت الأزمة في منتصف 1982، عندما توقفت المكسيك عن خدمة ديونها، ومنذ ذلك الوقت والدول المدينة تدور في حلقة مفرغة بين تزايد الديون وتدهور معدلات النمو والتنمية الاقتصادية. لذلك ارتفعت ديون الدول النامية من حوالي 28 في المائة من ناتجها القومي الاجمالي عام 1980 الى حوالي 48 في المائة عام 1986، كما وصلت بنسبة ديون الدول الاسلامية مجتمعة الى حوالي 58 في المائة عام 1986. وتأتي في مقدمة الدول الاسلامية مصر حيث تراوحت النسبة بين 89 في المائة عام 1982 و 74 في المائة عام 1986. (أنظر جدول رقم (4)).

جدول رقم (4)

مؤشرات أزمة الديون لكل من الدول النامية، الإسلامية وعدد من الدول الإسلامية للسنوات (1980 - 1986) (نسب مئوية)

الدول والمؤشر	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الدول النامية :								
الديون/ الناتج القومي	28,3	31,2	35,7	40,3	43,1	46,7	48	
الديون/ الصادرات	130	143	169	186	186	205	227	
خدمة الدين/ الصادرات	12,5	14	16,4	16,5	16,4	19,3	21,3	
الفوائد/ الصادرات	5,7	6,7	8,3	8,4	8,6	9,7	10,6	
الدول الإسلامية :								
الديون/ الناتج المحلي	38,8	38,8	42,9	47,3	47,7	52,1	58,4	
الديون/ الصادرات	142	133	165	177	172	197	264	
خدمة الدين/ الصادرات	13,7	13,6	16,9	18,1	18	24,3	27,1	
الفوائد/ الصادرات	5,6	5,7	6,9	7,2	7,5	8,4	10,6	
اندونيسيا :								
الديون/ الناتج القومي	28	25,4	29,4	39	39,9	43,9	58,6	
الديون/ الصادرات	94	91	125	152	146	178	278	
خدمة الدين/ الصادرات	8	8,3	10,6	12,8	14,7	20	29,3	
الفوائد/ الصادرات	3,7	4	5,4	6,4	7,4	8,2	13,6	
باكستان :								
الديون/ الناتج القومي	38,8	35	34,5	37,4	34,9	38,5	39	
الديون/ الصادرات	330	296	352	329	321	375	343	
خدمة الدين/ الصادرات	19,8	15,2	18	30,5	25,5	31,2	26,8	
الفوائد/ الصادرات	8,3	5,6	7,9	8,9	8,7	9,1	9	
تركيا :								
الديون/ الناتج القومي	34,1	34,1	38,2	40,8	45,7	50,2	56,5	
الديون/ الصادرات	518	318	248	255	226	227	294	
خدمة الدين/ الصادرات	28,4	28,5	28,7	30	23,8	32,2	31,4	
الفوائد/ الصادرات	31,1	15,6	14,3	15,8	12,3	12,5	14,2	
مصر :								
الديون/ الناتج القومي	82,7	82,3	88,7	86,1	81,5	78	74,3	
الديون/ الصادرات	219	225	263	256	247	3,00	35	
خدمة الدين/ الصادرات	17,8	22,8	24	22,8	21	23,3	21,3	
الفوائد/ الصادرات	5,3	7,5	7	6,9	7	7,6	8,6	
الجزائر :								
الديون/ الناتج المحلي	45,5	40,9	38,1	31,4	27,5	27,7	30,5	
الديون/ الصادرات	130	117	116	110	103	113	179	
خدمة الدين/ الصادرات	26,6	25,5	29,8	32,8	33,7	33,2	51,5	
الفوائد/ الصادرات	9,7	8,8	9,6	9	9,6	9,5	12,5	

ويستنتج من الأرقام أعلاه، انخفاض قدرة القطاعات الاقتصادية المحلية في الدول المدينة على توليد موارد كافية لتمويل التزاماتها الخارجية في المدى البعيد، إلا أن المدى البعيد يضم بعض المتغيرات التي يصعب التنبؤ بها بدقة مثل سعر الفائدة، وحصة الاستهلاك المحلي في الناتج المحلي الإجمالي وظروف الاقتصاد المحلي والدولي وغيرها. لذلك يمكن الاسترشاد بنسبة الديون إلى الصادرات كمؤشر لقياس قدرة الدولة المدينة على تمويل ديونها في المدى المتوسط والقريب. وبملاحظة محتويات الجدول رقم (4)، تبدو الصورة أكثر عتمة. فبالنسبة للدول الإسلامية، ارتفعت النسبة من 142 في المائة عام 1980 إلى 264 عام 1986 مقابل 130 إلى 227 بالنسبة للدول النامية، ولنفس الفترة، وقد بلغت أقصاها في مصر (350٪) وباكستان (343٪) عام 1986. وإذا كانت نسبة الديون تمثل جانبا مهما من المشكلة بالنسبة للدول المدينة في المدى الطويل والمتوسط فإن الجانب الآخر الأكثر أهمية في المدى القريب جدا هو نسبة خدمة الديون إلى الصادرات ويوضح الجدول أن خدمة الديون بالنسبة للدول الإسلامية قد ارتفعت من 13,7 في المائة عام 1980 إلى 27,1 في المائة عام 1986، ويمكننا ادراك جسامة العبء وتأثيره في ضوء تردي موازين مدفوعات الدول المدينة، كما سبق الإشارة إليه.

كيف يمكن للدول المدينة توفير هذه الأعباء المتزايدة سنويا من الصرف الأجنبي في الوقت الذي تعاني فيه من تقهقر عائدات الصادرات ونضوب الروافد الأخرى للصرف الأجنبي؟ إن الوفاء، ولو جزئيا، بهذه الالتزامات سيكون على حساب تدني معدلات التنمية ومستويات المعيشة المحلية لهذه الدول.

ثانيا - الأبعاد الاقتصادية للأزمة : لقد تبنت الدول المدينة التي تجابه صعوبات في تسديد ديونها، سياسات اقتصادية تقشفية، تحد من انفاقها وتعمل على تحسين إيراداتها، وسواء كان الدافع لهذه السياسات ذاتيا أو امتثالا لتوصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، فإن آثار هذه السياسات ستصل دون شك إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول. لذلك، وفي ضوء الانخفاض المفاجيء لتدفق رأس المال الأجنبي الذي مول عجز الحساب الجاري للدول النامية لأكثر من 100 بليون دولار في 1981، 1982، ومحدودية التمويل فوق العادي من خلال اتفاقيات إعادة جدولة الديون، لم يعد هناك بد من تعديل مسار التجارة الخارجية لاستبدال العجز في الموازين التجارية بفائض. وحيث لم يكن بمقدور هذه الدول التأثير كثيرا على حجم وعائدات الصادرات لارتباطها بأوضاع وسياسات الدول الأخرى، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في تخفيض وارداتها. فقد استطاعت الدول الأكثر مديونية أن تستبدل عجزا في موازينها التجارية قدره 16,7 بليون دولار عام

1981، بفائض قدره 19,5 بليون في عام 1983، بينما تقلص عجز الدول الافريقية الأقل نمواً من 5,7 بلايين دولار الى 4 بلايين دولار لنفس المدة. وقد تحقق ذلك بالرغم من انخفاض عائدات الصادرات بحوالي 17 في المائة بين السنتين 1983/81 (World Bank, Tables Vol. 1, 1988 : xii).

ويشير تقرير البنك الدولي الاخير (1988) الى أنه خلال الفترة 1980 - 1987 انخفضت واردات الدول الاكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 6,3 في المائة⁽⁶⁾. وقد أدى انخفاض الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة والأولية والنهائية الى الحد من نمو القطاعات الانتاجية المختلفة، الزراعية، الصناعية، وقطاع التصدير، كما حد من نمو التجهيزات الأساسية وتوفر السلع الاستهلاكية الضرورية لذوي الدخل المنخفض.

من ناحية أخرى، تدهورت مؤشرات الاستثمار في الدول المدينة، فانخفض اجمالي الاستثمار المحلي في دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30 في المائة منذ 1980، مخالفاً الاتجاه العام في العشرين سنة السابقة. وفي دول الصحراء الافريقية، انخفض من 22,5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام 1980 الى 14,5 في المائة عام 1985، وذلك نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي، وتوجيه حصيلة هذه الدول من الصرف الأجنبي لتمويل خدمة ديونها وما تبقى يمول الواردات الضرورية (Overseas Development Institute, 1987 : 18). ويؤكد تقرير البنك الدولي (1988) أنه خلال الفترة 1980 - 1987، انخفضت الاستثمارات في الدول الاكثر مديونية بمتوسط سنوي قدره 5,3 في المائة، وانخفض الاستهلاك الفردي بمتوسط قدره 1,6 في المائة وانخفض معدل النمو الحقيقي من متوسط قدره 5,4 في المائة خلال الفترة 1973 - 1980 الى متوسط قدره 0,1 في المائة خلال الفترة 1980 - 1985، كما انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 2,8 في المائة خلال الفترة 1973 - 1980 الى 1,3 خلال الفترة 1980 - 1987، وفي دول جنوب الصحراء الافريقية انخفضت الاستثمارات بمتوسط قدره 2,6 في المائة، وانخفض الاستهلاك الفردي بمتوسط قدره 3,2 في المائة خلال الفترة 1980 - 1986 (World Bank, Report, 1988 : 46, 215)، وأسوأ من ذلك كله ما أشار اليه تقرير البنك الدولي من أن الاستثمار الفردي في افريقيا عام 1987 كان أقل من مستواه في منتصف الستينات. بينما تفهقر متوسط الدخل الفردي في الدول الاكثر مديونية الى مستوى عام 1970. ومقارنة بعام 1980، يعتبر مستوى الاستثمار أقل بحوالي الثلث الى النصف، ولنا بحاجة لأن نؤكد هنا أن النتيجة الطبيعية لهذا التدهور في معدلات الاستثمار والنشاطات المحلية الاخرى، هي ارتفاع معدلات البطالة واستمرارية تدهور مستويات المعيشة، وهو نقيض ما تسعى اليه التنمية وما هدفت اليه الدول المدينة عند بداية سلوكها طريق الاقتراض الدولي.

إن الأحداث المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم منذ منتصف السبعينات التي وصلت ذروتها في منتصف 1982 بظهور أزمة مديونية عالمية، أضحت نتائجها الآن بادية للعيان، فإضافة إلى انخفاض معدلات التنمية ومستويات المعيشة في الدول المدينة، وصل تأثيرها إلى درجة أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية أصبحت تسير في اتجاه معاكس لما اعتاده الاقتصاد العالمي منذ عشرات السنوات، وهذا بدوره يزيد من الصعوبات التي تواجه الدول المتدنية. فبعد أن كان رأس المال، في شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل، يتجه من الدول الصناعية إلى الدول النامية، أخذ ابتداء من عام 1985 يأخذ اتجاهها معاكسا وبشكل متزايد. فبينما وصل التدفق الصافي للموارد إلى الدول النامية على هيئة قروض طويلة الأجل خلال الخمس سنوات حتى عام 1982 حوالي 147 بليون دولار، وصل التدفق المعاكس في السنوات الخمس منذ 1982 حوالي 85 بليون دولار (World Bank, Report, 1988:29). ويعني هذا أنه خلال الفترة 1982 - 1987 أصبحت الفوائد التي تدفعها الدول المدينة على ديونها زائداً الاقساط السنوية تزيد عن القروض الجديدة التي تحصل عليها هذه الدول من الخارج بحوالي 85 بليون دولار. ويلاحظ أن صافي تحويلات الموارد المالية كما هو في الجدول رقم (5) يبدو أقل من الأرقام المعطاة أعلاه، فقد بلغ صافي الانتقال إلى الدول الدائنة عام 1985 حوالي 12 بليون دولار من مجموعة الدول المدينة وسبعين مليون دولار بالنسبة للدول الإسلامية.

جدول رقم (5)

صافي تحويلات الموارد(*) إلى الدول النامية المترتبة على الديون طويلة الأجل، العامة والمضمونة للسنوات 1980 - 1986 (بليون دولار)

السنة	الدول	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
إجمالي الدول المدينة		26,70	25,21	22,44	14,64	2,12	11,9 -	20,71 -
دول أمريكا اللاتينية		3,85	7,07	6,21	0,85 -	5,75 -	13,84 -	15,61 -
الدول الإسلامية		7,48	5,79	7,29	5,75	3,96	0,72 -	0,05 -

المصدر : World Bank, Tables Vol. 1, 1988.

(*) صافي تحويلات الموارد = القروض طويلة الأجل الجديدة - خدمة الدين.

وتمثل هذه الأرقام صافي التحويلات المترتبة على الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة فقط. كما يلاحظ أيضا ارتفاع حجم صافي التحويلات من دول أمريكا اللاتينية، وهذا يرجع الى كبر حجم ديونها وخدمتها من ناحية، وإلى تدني الثقة الائتمانية في عدد من هذه الدول، وبالتالي انخفاض عدد وحجم القروض الجديدة الممنوحة لها، من ناحية أخرى. أي أن احصائية البنك الدولي التي استقي منها هذا الجدول لا تشمل التحويلات المترتبة على القروض قصيرة الأجل أو غير المضمونة، مما يجعلها تقلل من أهمية انتقال الموارد من الدول المدينة إلى الدائنة. فعلى سبيل المثال، بلغ صافي ما دفعته الدول المدينة إلى الدول الدائنة وبصفة رئيسية، المؤسسات الخاصة حوالي 26 بليون دولار في عام 1985، (27 : Carvounis, 1986). وسواء أخذنا تقديرات البنك الدولي المتحفظة جدا، أو التقديرات الأخرى، فإن حجم الموارد المتقلبة لا يزال كبيرا بالنسبة للدول المدينة، وسيلحق الضرر بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، فانتقال الموارد المالية هو ببساطة عبارة عن انتقال للقوة الشرائية من الدول المدينة إلى الدائنة. ويمكن أن نستنتج مما سبق أن استمرارية أزمة الديون على وضعها الحالي سيؤدي إلى استمرارية استنزاف موارد الدول المدينة لخدمة ديونها، واستمرارية معدلات النمو والتنمية في التراجع، مما يقوي من حلقة تبعية اقتصاديات الدول المدينة لاقتصاديات الدائنة ويجعلها تحت رحمتها.

سياسات الخروج من الأزمة

منذ تفجر الأزمة في منتصف 1982 والاطراف المعنية فيها، تحاول مختلف السبل والسياسات للسيطرة عليها وحماية الاقتصاد العالمي من انتكاسة شبيهة بتلك التي حدثت في أوائل الثلاثينات، لكن هذه الاطراف تختلف في ترتيب أولويات عناصر وآثار الأزمة التي ينبغي أن تعنى بها هذه السياسات، فصندوق النقد الدولي، تؤيده في ذلك الدول الصناعية والبنوك التجارية الدولية، يولي اهتماما كبيرا لاستمرار تدفق خدمة ديون الدول النامية، حماية للبنوك التجارية الدائنة من الإفلاس وتعرض النظام النقدي الدولي للانهار. وقد شخص الصندوق الأزمة عند ظهورها، على أنها أزمة سيولة نقدية، ستمكن الدول المدينة من تجاوزها في حالة انتعاش الاقتصاد العالمي و / أو من خلال تبني بعض التدابير الاقتصادية الهيكلية لإعادة التوازن إلى موازين المدفوعات. وعلى النقيض من ذلك، ترى الدول المدينة أن المشكلة أبعد من ذلك، فهي ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة إعسار تعانيها الدول المدينة، وستمتد آثارها إلى جميع القطاعات. لذلك ينبغي أن تكون المقترحات والمبادرات في مستوى الأزمة. وسنقوم هنا باستعراض سياسات ومقترحات الاطراف المعنية للخروج من الأزمة، مع الإشارة إلى مدى نجاح كل منها في هذا الشأن، ويشمل الاستعراض : استراتيجيات المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)،

مبادرات الدول الدائنة (مبادرة بيكر، مقترحات برادلي)، توجهات الدول المدينة، وأخيرا مساهمة السوق في تخفيض حجم الديون.

أولا - استراتيجيات مؤسسات التمويل الدولية : ساهمت البنوك التجارية حتى نهاية عام 1982 بحوالي 60 في المائة من القروض الممنوحة للدول النامية، ثلاثة أرباعها أُنشِئت في الدول الأكثر مديونية. لذلك فقد أدى عجز بعض الدول، كالمكسيك، البرازيل، الأرجنتين، عن سداد خدمة ديونها الى إصابة المسؤولين في الدول الصناعية والبنوك التجارية بشيء من الهلع، خشية أن تتعرض هذه البنوك للإفلاس، مما يهدد، حسب زعمهم، النظام النقدي الدولي، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى أن الوضع يقتضي استمرار الدول المدينة في تسديد خدمة ديونها، على أن تقوم هي من طرفها بتقديم قروض قصيرة الأجل وسريعة للدول المتضررة (المكسيك في ذلك الوقت) الى حين يتمكن صندوق النقد من تجهيز برنامج استقرار يعتمد فيه على موارده الخاصة.

1 (صندوق النقد الدولي : كان الاعتقاد لدى مسؤولي الصندوق بأن المشكلة هي الى حد ما، مشكلة نقص في السيولة الدولية لدى بعض الدول المدينة، بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العالمي في أوائل الثمانينات، وفي ضوء هذا التشخيص، وفيما ارتآه الصندوق من ضرورة التزام الدول المدينة بتسديد خدمة ديونها في مواعيدها المحددة، وضرورة عودة الاقتراض الإختياري للمؤسسات الخاصة الى سابق عهده، اعتمد الصندوق وبمشاركة جميع الاطراف المعنية استراتيجيته المشهورة لمواجهة الأزمة، ويمكن وصف هذه الاستراتيجية بأنها ذات ثلاثة أبعاد هي : الإصلاح، التمويل، والخصوصية. وأكد الصندوق على ضرورة تكامل البعدين الأول والثاني، بمعنى أنه لكي يمكن لأي دولة مدينة أن تحصل على تمويل ودعم الصندوق لا بد لها أولا أن تلتزم بتنفيذ التدابير التي يقترحها الصندوق لإصلاح اقتصادها المحلي وتحسين مركز مدفوعاتها الدولي.

لذلك، فقد طلب الصندوق من الدائنين وخاصة البنوك التجارية الالتزام بتقديم التمويل المناسب للدول المدينة (إقراض إجباري)، متى أعلنت التزامها بتنفيذ برنامج الصندوق الإصلاحي. من جانب الصندوق نفسه لم يكتف بزيادة استخدام موارده الخاصة - من خلال ترتيبات الطوارئ وترتيبات دعم برامج الاستقرار - بل ساعد في ترتيب تمويل جماعي للدول المدينة، تساهم فيه الحكومات، البنوك المركزية، البنوك التجارية الخاصة، بنك التسويات الدولي، والبنك الدولي. وفي هذا الإطار، وافق الصندوق في ديسمبر 1982 على توفير 3,6 بلايين وحدة حقوق سحب خاصة للمكسيك، كما سمح للبرازيل بسحب 500 مليون وحدة

كجزء من تسهيلات التمويل التعويضي (de Vries, 1987 : 221). وبلغ إجمالي تمويل الصندوق لموازن مدفوعات الدول النامية حوالي 43 بليون دولار خلال الفترة من منتصف 1982 الى منتصف 1986. كما قام خلال الفترة 1980 - 1984 بعقد 94 برنامج تكييف مع 64 دولة نامية قدم فيها الصندوق 22 بليون دولار. كما قدمت البنوك التجارية حوالي 27 بليون دولار خلال الفترة من بداية 1983 الى منتصف 1986 في شكل قروض اجبارية (أو غير اختيارية) كما بلغت قروض البنك الدولي لكل الدول النامية الأعضاء خلال الفترة 1983 - 1985 حوالي 63 بليون دولار بالاضافة الى حوالي 140 بليوناً من ديون البنوك الخاصة أعيدت جدولتها (زكي ، 1987 : 178 ؛ de Vries, 1987 : 221).

أما سياسات الإصلاح الاقتصادية التي تبنها الصندوق كعنصر أساسي من استراتيجيته، فتتكون من إجراءات تقشفية لتخفيض الطلب المحلي والحد من العجز في كل من الميزانية وميزان المدفوعات. وقد تضمنت هذه الإجراءات : تخفيضاً عاماً في سعر العملة، وتقييد الإنفاق الحكومي وإصلاح النظام الضريبي، تقييد الائتمان المحلي، ورفع معدلات الفائدة المحلية الى مستويات منافسة لزيادة المدخرات المحلية، رفع الاعانات عن السلع الاستهلاكية الضرورية، وتحرير الاقتصاد من التدخل الحكومي بحيث يفسح المجال لآلية السوق لتقوم بوظيفتها.

ومع أن التأثير المتوقع لهذه السياسات هو إحداث نوع من الركود الاقتصادي، إلا أن الصندوق كان يؤكد على أنه في المدى الطويل سيكون الوضع مناسباً لتحقيق نمو مستمر، وسيؤدي انخفاض الطلب الى تحول المنتجين الى إنتاج سلع للتصدير، يدعمهم في ذلك انخفاض سعر العملة المحلية، مما يؤدي الى توفير الصرف الأجنبي اللازم لتمويل خدمة ديون هذه الدول. أما البعد الثالث للاستراتيجية، فهو ضرورة النظر لكل حالة على حدة، أي أن يكون التفاوض بين الدول المدينة وصندوق النقد أو المؤسسات الأخرى بشكل فردي لتباين ظروف الدول المدينة. وعليه، فقد يكون أسلوب الدعم مختلفاً تبعاً لحالة الدولة وتقديرات المسؤولين في الصندوق.

2 (البنك الدولي للانشاء والتعمير : يعتبر البنك الدولي المؤسسة الدولية الثانية التي تشارك الدول المدينة في تنفيذ استراتيجية النمو ومعالجة الديون، وينتق دور البنك الدولي من أهدافه كمؤسسة تنمية دولية تهتم بالنمو في الأجل الطويل. وفي أعقاب انفجار أزمة الديون، زاد البنك من توجيه قروضه نحو قضايا الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، بهدف مساعدة الدول المدينة على استعادة مسارات النمو المستمر والجدارة الائتمانية. وتستند توجهات البنك الجديدة، على ضرورة قيام الدول المدينة بإصلاحات اقتصادية هيكلية

داخلية على أن تصاحب بقدر كافٍ من التمويل الخارجي خلال فترة التكيف، إذا رغبت في استعادة الانتعاش الاقتصادي المطلوب (صندوق النقد والبنك الدولي، 1988 : 6).

أما سبب تزايد دور البنك الدولي في معالجة أزمة الديون فيرجع الى أكثر من سبب، أولاً، لعدم استطاعة الصندوق منح قروض جديدة للدول التي بلغت حدها الأقصى في السحب، حسب أنظمة الصندوق، ثانياً، لكون مشكلة الدول المدينة أصبحت أكثر هيكلية، مما يتفق مع أهداف البنك في تمويل المشاريع طويلة المدى (Feldstein, 1988 : 252). ثالثاً، لأن أزمة الديون تهدد الاقتصاد العالمي، والنظام الرأسمالي، وهذا بدوره يتعارض مع الأهداف التي من أجلها أوجدت هذه المؤسسة. ولسنا بحاجة هنا الى التأكيد على أن البنك الدولي كان شريكاً في وضع الاستراتيجية التي تبناها صندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق تجاوزت تعهدات البنك الدولي للدول المدينة الرئيسية 33 بليون دولار خلال الفترة 1981 - 1987 (صندوق النقد والبنك الدولي، 1988 : 6). كما ساهم في ترتيب حزم تمويل مشتركة مع بعض المقرضين من القطاع الخاص.

ويمكن أن نخلص الى أن الاستراتيجية التي تبناها كل من الصندوق والبنك الدولي لم تحقق النجاح المطلوب. فلم يتحقق الانتعاش الاقتصادي في الدول المدينة، ولم تستعد الدول المدينة جذارتها الائتمانية. بل إن محاولة تنفيذ بعض بنود هذه الاستراتيجية من قبل الدول المدينة، مثل زيادة الضرائب ورفع الاعانات، قد أوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد شهدت مثل هذه الاضطرابات كل من مصر، السودان، تركيا، تونس، فنزويلا، وأخيراً الأردن، مما أدى الى تراجع هذه الدول عن تنفيذ كل أو بعض بنود الاستراتيجية وإعادة التفاوض مرة أخرى مع المؤسسات الدولية لايجاد مخرج من الازمة.

ثانياً - مقترحات الدول الدائنة في معالجة الازمة : انصبت الاقتراحات في بداية الازمة على مناقشة سبل تمكين الدول المدينة من الوفاء بخدمة ديونها. وقد طابقت هذه المقترحات مضامين استراتيجية معالجة أزمة الديون التي سبق ان تبناها صندوق النقد الدولي. وبعد انقضاء ثلاث سنوات على استراتيجية الصندوق دون ظهور بوادر انفراج للازمة، بل على النقيض أخذت أبعاداً أسوأ مما كان يعتقد، بدا هناك اقتناع لدى قطاع كبير من المهتمين بأن الازمة ليست أزمة سيولة بقدر ما هي أزمة اعسار، وأن سياسات تأخير السداد واجبار البنوك على الاقراض ليست علاجاً بقدر ما هي مسكنات مؤقتة. وبالرغم من ذلك، فقد استمرت مقترحات المسؤولين والاكاديميين في الدول الدائنة تأخذ نفس الطابع السابق وهو البحث عن قنوات تمكن الدول المدينة من الوفاء بديونها، حتى ولو أدى ذلك الى مقايضة

أصولها الانتاجية مقابل كل أو بعض من هذه الديون ⁽⁷⁾. وسنقصر الحديث في هذا الجزء على استعراض أبرز مبادرتين صدرتا عن الدول الدائنة في هذا الشأن، وهما مبادرة جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكي، ومبادرة بيل برادلي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي.

1 (مبادرة بيكر : قدمت هذه المبادرة في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيئول في 9 أكتوبر 1985، وقد تضمنت المبادرة العناصر التالية :

أ (قيام البنوك التجارية باقراض 20 بليون دولار أخرى خلال الفترة 1986 - 1988 لأكبر 15 دولة مدينة.

ب (قيام مؤسسات التمويل الدولية الرسمية بزيادة اقراضها ب 50 في المائة فوق مستوى سنة 1985، ليصل الى 9 بلايين دولار خلال نفس الفترة السابقة، يتحمل البنك الدولي النصيب الأكبر منها.

جـ (أن يقدم الصندوق 2,7 بليون دولار كتسهيل ائتماني للدول الأكثر فقراً، والذي يقل مستوى الدخل الفردي فيها عن 550 دولاراً.

د (التزام الدول المدينة باعادة هيكلة اقتصادها، وتحريره من التدخل الحكومي وإزالة القيود بأنواعها، والعمل على تحسين طاقة التصدير (George, 1988 : 190)، أي الالتزام بها جاء في استراتيجية صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، ترى المبادرة أن اعانة الديون - أي التنازل عن نسبة منها - سيشط الاقراض مستقبلاً للدول النامية، لذلك لا تحبذها. وقد حظيت المبادرة بتأييد كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنوك التجارية والدول الصناعية. فهي لم تحُد في أهدافها وأسلوب علاجها عن استراتيجية الصندوق، بل قد تكون جاءت لتؤكد وتقنن هذه الاستراتيجية.

2 (مبادرة برادلي : انتقد برادلي مبادرة بيكر على أساس أنها لم تقدم شيئاً يذكر للدول النامية. فالقروض التي اقترح تقديمها من قبل البنوك التجارية قد لا تتجاوز 20 في المائة من خدمة الديون السنوية الواجبة على دول أمريكا اللاتينية، ومن ثم فهو يقترح منح الدول المدينة اعانات (Relief) وليس فقط قروضا جديدة (George, 1988 : 193 - 194). كما يضمّن مبادرته، التزام الدول الدائنة بمنح تسهيلات سنوية، لمدة ثلاث سنوات، تتكون من:

أ (اعفاء الدول المدينة من 3 نقاط مئوية من معدل الفائدة على جميع الديون القائمة للبنوك والحكومات.

ب (التنازل عن 3 في المائة من جميع القروض القائمة.

(ج) منح قروض بما يعادل 3 بلايين دولار في هيئة مشاريع من مؤسسات الاقراض الدولية، وبصفة خاصة البنك الدولي.

تعتبر هذه المبادرة متقدمة على مبادرة بيكر من حيث اهتمامها بجذور الازمة، وتتفق معها في الدور الهام الذي تعطيه للقطاع الخاص على حساب الحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كما تتفق في الهدف البعيد، وهو تنشيط الاقتصاد العالمي ككل، واقتصاد الولايات المتحدة على وجه الخصوص (George, 194 : 1988). ومنذ بداية 1987، يلاحظ ازدياد أعداد المسؤولين الأمريكيين الذين أصبحوا يعترفون بأهمية وفائدة التنازل عن بعض الديون كأداة مناسبة لمعالجة الازمة، لاسيما أن قيمة هذه الديون في السوق لم تعد تساوى قيمتها الدفترية. ويجدر أن نشير هنا الى المبادرة التي تقدمت بها اليابان في قمة الدول الصناعية في تورنتو عام 1988، وهي تدعو الى تحويل جزء من الديون القائمة الى سندات، وإعادة جدولة الباقي بشروط ميسرة، على أن يتم ذلك بالتفاوض بين الدولة المدينة والبنوك الدائنة، وبشرط أن تلتزم الدول المدينة بما جاء في استراتيجية صندوق النقد الدولي (U.S. Embassy, 1988 : 18).

ثالثا - مقترحات الدول النامية ؛ تتفق معظم المبادرات التي صدرت عن الدول المدينة، أو تضمنت وجهة نظرها، على أهمية الربط بين مقدار خدمة الدين وبعض مؤشرات الاقتدار الاقتصادية للدول النامية، مثل قيمة الصادرات أو معدل نموها، الناتج القومي أو معدل نموه. اضافة الى ذلك، تؤكد معظم هذه الاقتراحات على ضرورة الغاء جزء من الديون القائمة، تقدر بحجم الزيادة في أسعار الفائدة خلال فترة معينة، أو التغير في معدلات التبادل الدولي للدول المدينة أو غير ذلك. ومن أبرز هذه المبادرات والاقتراحات، اقتراحات آلن جارسيا رئيس بيرو الذي يرى ضرورة وضع سقف على مقدار خدمة الدين الذي تلتزم به الدول المدينة لا يتجاوز 10 في المائة من عائدات الصادرات. كما يقترح أيضا كل من ابراهيم بابانجيذا رئيس نيجيريا وهوزيه سارني رئيس البرازيل ضرورة ربط خدمة الدين بأداء الصادرات، بالاضافة الى اعفاء الدول المدينة من جزء من ديونها أو خدمتها. كما أن هناك من يرى امتناع الدول المدينة عن التسديد، وهو ماينادي به فيدل كاسترو رئيس كوبا (Epstein, 1988 : 62).

وفي اجتماع الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1988، تقدم أمير الكويت بصفته رئيسا للدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الاسلامي بمقترحات تتضمن الغاء الفوائد على الديون المستحقة مع اسقاط جزء من أصول الديون المستحقة على الدول الاشد فقرا⁽⁸⁾. لكن بالرغم من تعدد المبادرات، فلم تصل أي منها الى حيز

التطبيق التام، بما في ذلك مبادرة بيكر. ولم تجد الدول المدينة مفرا من الخضوع لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكل من نادي باريس ونادي لندن⁽⁹⁾ والتي تشترط على الدول الراغبة في المساعدة الالتزام باعادة هيكلة اقتصادها وفق ما جاء في استراتيجية الصندوق.

رابعا - توجهات أسواق رأس المال : أدى تعثر المجتمع الدولي في إيجاد مخرج لازمة الديون الى ظهور سوق فرعية جديدة تتعامل في هذه الديون. وقد أخذ التعامل في هذه الأسواق عدة صور تبعا لأهداف أطراف التعامل. ويتم في العادة شراء أو مبادلة الديون مقابل تخفيض في القيمة الاسمية، يصل في بعض الأحيان الى 90 في المائة، كما حدث بالنسبة لديون بوليفيا ونيكاراجوا فقد تلجأ بعض البنوك الى بيع قروضها (أو مقايضتها) الى دول أو مؤسسات أخرى وذلك للحد من انكشاف مراكزها أمام بعض الدول المدينة. فمثلا لو كان أحد البنوك معرضا لقدر كبير من الانكشاف في المكسيك فانه يبادل هذا الانكشاف بمخاطرة أخرى مماثلة في دولة أخرى. أي أن البنوك تلجأ الى هذه الوسيلة لموازنة حوافظها المالية⁽¹⁰⁾.

وهناك صورة أخرى من هذا التعامل تؤدي في النهاية الى استبدال الدين الخارجي بآخر داخلي، وذلك عندما تقوم بنوك الدولة بمبادلة ديون الدول الاخرى بدين دولتها هي. وقد مارست هذا النوع من التعامل معظم فروع بنوك أمريكا اللاتينية. وهناك صورة أخرى من التعامل أكثر شيوعا في الوقت الحاضر تسمى «رسملة الديون»، ويؤدي هذا النوع من التعامل الى سداد الديون من خلال تحويل الديون الى رأس مال يوجه للاستثمار الداخلي. وقد مارست البرازيل الرسملة منذ نهاية 1982، ثم تلتها شيلي في 1985، والمكسيك 1986. مثال ذلك، ما قامت به شركة «فيات» حين اشترت أحد ديون البرازيل بسعر مخفض وسلمته الى البنك المركزي، والبنك بدوره، قام باعطاء «فيات» ما يقابل القيمة الاسمية للدين بالعملة المحلية، ثم قامت «فيات» باستخدام العملة المحلية في توسيع مصانعها في البرازيل. ويؤدي هذا النوع من التعامل الى سداد الديون، وفي نفس الوقت يزيد من الاستثمارات الجديدة، الا أن عيوبه هي في زيادة نفوذ الشركات الأجنبية في الاقتصاد المحلي.

ومن الملاحظ أن هذه السوق لا تزال صغيرة نسبيا، حيث لم يتجاوز حجم تعاملها في عام 1986 ستة بلايين دولار (واينرت، 1987 : 80). ولا يتوقع أن يكون لها دور كبير في تخفيف أزمة الديون. وذلك لعدم وجود استثمارات كافية في الدول المدينة وللصعوبات والعوائق الهيكلية التي تعترض سبيلها. وهناك أيضا صورة أخرى من رسملة الديون، تحظى بترحيب الدول الدائنة وبقبول من بعض الدول المدينة بما فيها الاسلامية، مثل

تركيا، وهي مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية الأصول والمؤسسات العامة في الدول المدينة، أى السماح للمؤسسات الأجنبية والدول الدائنة بامتلاك بعض الأصول العامة في الدول المدينة مقابل بعض أو كل ديونها (Nair & Frazier, 1987 : 12 - 15).

وهنا نصل الى أنه بالرغم من تعدد المبادرات والمقترحات وظهور أسواق جديدة تتعامل بالديون، فإن الازمة لا تزال قائمة. اذ لم تتمكن دولة واحدة تقريبا من التي أعادت جدولة ديونها، من تخفيض نسب ديونها، ولا تزال هذه الدول تفتقد الجدارة الائتمانية. وقد حدث تحسن طفيف في حجم صادرات الدول النامية بلغ حوالي 1,5 في المائة بالنسبة للدول الأكثر مديونية، لكن مقابل تدهور في معدلات تبادلها. أما أسعار الفائدة فأخذت في الارتفاع ابتداء من عام 1987، مما يهدد امكانية انفراج الازمة، وقد وصل ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 1988 الى حوالي نقطتين، مما يزيد أعباء خدمة ديون الدول النامية 8 بلايين دولار في السنة على الأقل (U.S. Embassy, 1988 : 28 - 30)، في الوقت الذي أصبحت فيه البنوك التجارية غير مستعدة (أو قادرة) لزيادة اقراضها. ويستنتج من ذلك أن الدول المدينة ستستمر في تقديم التضحيات، ممثلة في تسرب مواردها الى الخارج، وتدني مستويات معيشتها، وهي بذلك تتحمل تكاليف وتبعات أزمة ساهمت في ظهورها البنوك التجارية الدولية والدول الصناعية. الا أن تأخر إيجاد حل سريع لهذه الازمة سيلحق الضرر بجميع الاطراف، المدينة والدائنة على حد سواء.

مقترحات للخروج من الازمة : بالرغم من انقضاء حوالي سبع سنوات منذ تفجر أزمة الديون الخارجية في أغسطس 1982، وما استتبع ذلك من مخاوف وما قدم من مبادرات، الا أنه لا تبدو في الافق مؤشرات انفراج قريب للأزمة. من ناحية ثانية، فإن تأخر الخروج من الازمة يهدد مستقبل التنمية في الدول النامية، ويزيد من حالة عدم الاستقرار الدولي، السياسي والاقتصادي، وفي ضوء ذلك يقترح الباحث تبني (أو التأكيد على) التدابير التالية⁽¹¹⁾ :

أولا - على مستوى الدول المدينة : يبدو للباحث أنه قد حان الوقت للدول المدينة، منفردة ومجموعة، لتجاوز مرحلة الشجب والتنديد بسياسات الدول الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة والعامة، إلى مرحلة يغلب عليها طابع النقد الذاتي المجرد لسياساتها الاقتصادية المحلية والدولية. وذلك بغية الوصول إلى سياسات أكثر فعالية في مواجهة آثار الديون وأكثر تصميمًا على ضرورة انفكاك هذه الازمة أو المصيدة. فانه برغم من أهمية الأسباب الخارجية التي تم استعراضها في بداية هذه الورقة في إيجاد وتفاقم مشكلة الديون الا أنه لا يمكن اعفاء متخذي القرار وصانعي السياسة في الدول المدينة من تحمل جزء كبير من المسؤولية: مسؤولية قرار الاقتراض، مسؤولية الموافقة على شروط الاقتراض،

مسؤولية تردى ادارة القطاعات الاقتصادية المحلية، وأخيرا مسؤولية الفشل في معالجة الأزمة وآثارها. لذلك فلا مناص من اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المحلية للدول المدينة والعمل على صياغتها وفق معايير دقيقة وذات صبغة وطنية، لتخفف آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ولتساعد على ايجاد المنافذ والقنوات المناسبة للخروج منها. اضافة إلى ذلك يقترح الباحث على الدول المدينة الأخذ بالتالي:

(1) تبني سياسات ترشيد الانفاق وتحسين كفاءة الأجهزة الادارية. وفي هذا الاطار تجدد بعض الدول المدينة نفسها مضطرة إلى التنازل عن ادارة أو حتى ملكية بعض الشركات العامة إلى القطاع الخاص فيها. وقد يكون هذا التوجه مقبولا اذا كان التحول سيؤدي إلى رفع الكفاية الانتاجية لهذه الشركات أو سيكون عامل جذب لاستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة أو اذا كان سيؤدي إلى ايجاد رافد جديد للميزانية أو التخلص من عبء عليها. ولاشك أن هذه السياسات تمثل خطوة في الطريق الصحيح للخروج من أزمة الديون.

(2) تبني برامج أكثر فاعلية لتنمية وتنوع الصادرات بصفة عامة، وزيادة التبادل التجاري مع الدول النامية الأخرى. ويتطلب تحقيق ذلك، اعادة النظر في عدد من السياسات المحلية والخارجية، بما في ذلك سياسة التصنيع والزراعة والتعليم وسياسات البحث والتطوير، وأخيرا سياسات تنمية وتنوع الصادرات. ويكون الهدف من مراجعة هذه السياسات، هو دعم الامكانيات الانتاجية لهذه الدول وزيادة قدرتها التنافسية في مواجهة السلع الأجنبية، وتقليص تبعيتها للدول الصناعية.

(3) تخفيض الاقتراض من المصادر الدولية الخاصة، إلى أبعد حد ممكن، والتوقف عن الاقتراض بأسعار فائدة معومة. لأن لجوء الدول النامية إلى المصادر الخاصة واعتماد أسعار الفائدة المعومة كانت ضمن أسباب تفاقم أزمة الديون. ويستدعي هذا النهج، زيادة دور حكومات الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الرسمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في منح التسهيلات الائتمانية وتمويل التجارة الخارجية والمساعدات الاقتصادية الدولية بصفة عامة.

(4) تشجيع فرص الاستثمار المحلي وتحقيق نوع من الاستقرار المالي والنقدي، بما يحيد من هروب رؤوس الأموال ويساعد على جذب المهاجر منها.

(5) تكثيف الجهود لزيادة عدد وفاعلية التكتلات الاقليمية بين هذه الدول، مثل تكتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسوق العربية المشتركة، ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها.

6) الاستفادة قدر الامكان من أدوات سوق رأس المال الثانوية الجديدة، مثل استبدال الديون الخارجية بديون محلية، ورسملة الديون التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد المحلي.

7) زيادة تمثيل الدول النامية في الوكالات والمؤتمرات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة. ويقتضي ذلك مراجعة قواعد التمثيل والتصويت في هذه المؤسسات كالبانك الدولي، وصندوق النقد.

وبالنسبة للدول الاسلامية، فاضافة إلى ماسبق، ينبغي أن تعمل كمجموعة من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي وما انبثق عنها من مؤسسات (كالبنك الاسلامي للتنمية) ووكالات ولجان دائمة على النحو التالي:

1) توحيد جهودها في التفاوض بشأن ديونها، ودعم ايجاد جبهة واحدة تمثل جميع الدول المدينة، مع تركيز المطالبة بالغاء الفوائد على جميع أو معظم الديون، والتنازل عن ديون الدول الاشد فقرا.

2) تنشيط برامج واتفاقيات التعاون بين هذه الدول، لاسيما تلك المتعلقة بالتبادل التجاري وتمويل التجارة البينية وتمويل التنمية وتسهيل حركة رأس المال والتعاون التقني⁽¹²⁾.

3) تنشيط أساليب التمويل والاستثمار المستمدة من الشريعة الاسلامية، كأسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وتمويل التجارة بالمرابحة، اضافة إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة وتطوير أسواق مالية على مستوى الدول الاسلامية.

واضافة إلى السياسات والجهود السابقة، يرى الباحث أيضاً أن على الدول المدينة أن تكثف جهودها الاعلامية والسياسية، لاسيما في المناسبات الدولية، لابرار المخاطر التي ستترتب على استمرار أزمة الديون، وتلح على مشاركة الدول الدائنة في ايجاد مخرج لهذه الازمة. ويمكن أن تركز في حملتها على التالي:

1) إن ظهور الازمة كان المحصلة النهائية لسياسات كل من الدول المدينة، الدائنة والمؤسسات التجارية والرسمية الدولية. وبما أن هذه الاطراف قد ساهمت بطريقة أو بأخرى في ايجاد وتفاقم الازمة، فيجب عليها جميعاً أن تسهم في علاجها وتحمل بعض أعبائها.

2) سيؤدي افلاس الدول النامية وتدهور معدلات نموها إلى انخفاض طلبها على منتجات الدول الصناعية من السلع والخدمات، وعلى خدمات البنوك التجارية، مما له أسوأ الاثر على اقتصاديات الدول الصناعية والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

3) يتوقع أن يؤدي استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية وزيادة شريحة الفقراء إلى نوع من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يعرض كثيراً من الحكومات

ذات التوجه الديمقراطي للخطر، ويزيد من حالة عدم الاستقرار العالمي .
(4) إن اقدام بعض البنوك التجارية ابتداء من نهاية 1982 على مقايضة ديونها مقابل حسم وصل في بعض الحالات إلى 90 في المائة، يؤكد قدرة البنوك على التنازل عن بعض ديونها وفوائدها دون تعرضها للخطر .

ثانيا - على المستوى الدولي : إن تبني الدول النامية للسياسات السابقة ووضعها موضع التنفيذ، يهيئها للمرحلة الثانية في طريق الخروج من معضلة الديون الخارجية، وهي مرحلة الحوار والتفاوض الجماعي بين الدول المدينة والدائنة. ويقترح أن تتم الدعوة لهذه المرحلة فور بداية تنفيذ المرحلة الأولى، كما يقترح أن يتم التفاوض في الاطار التالي :

(1) أن يتم التفاوض بشأن كيفية الخروج من الازمة تحت مظلة الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها، كمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، وذلك للحد قدر الامكان من نفوذ الدول والمؤسسات الدائنة الذي تمارسه عبر ناديي باريس ولندن، ومن خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

(2) أن توحد جهود الدول النامية، وبشكل غير رسمي، في جبهة واحدة أشبه ماتكون بنادٍ للدول المدينة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تبني التكتلات الدولية في الدول النامية لهذه المسألة، مثل منظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وتكتلات دول أمريكا اللاتينية، وغيرها. ويبدو أن مثل هذا التوجه سيزيد الضغوط على الدول الدائنة، وفي نفس الوقت يرفع الحرج من الدول المدينة منفردة، ويقلل من تعرضها الى الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية .

(3) المطالبة بالغاء الفوائد على جميع القروض التي كانت قائمة حتى منتصف 1982، موعد انفجار الازمة. وتشمل هذه الفترة القروض التي تمت في ظل أوضاع اقتصادية غير عادية، وقبل تنبه أطراف القضية الى مخاطر سلوك هذا السبيل في منح الائتمان وتمويل برامج التنمية والتجارة .

(4) اعادة جدولة جميع قروض مؤسسات الاقراض الخاصة، وفوائد فترة ما بعد منتصف 1982، لتسد خلال عشر سنوات. ويبدو أنها فترة كافية للدول المدينة لكي تعيد صياغة سياساتها الاقتصادية المحلية، ولتؤمن الصرف الأجنبي لتسديد هذه القروض وخدمتها .

(5) تعاد جدولة قروض الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية الرسمية، وفق صيغة دولية يتفق عليها من خلال التفاوض، مع ضرورة تحويل ديون الدولة الفقيرة وبعض ديون الدول الاكثر مديونية الى هبات ومساعدات .

6 (زيادة دور مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) في التخفيف من أعباء الأزمات، وذلك من خلال زيادة مواردها، وزيادة التسهيلات الائتمانية والتنمية للدول النامية على وجه العموم والمدينة على وجه الخصوص، وبشروط أكثر مرونة. كما ينبغي إيجاد صيغة مناسبة لتنمية حياد ونزاهة هذه المؤسسات في معالجة المسائل ذات الأبعاد الدولية المختلفة، بمعنى آخر المطالبة بتقليص نفوذ الدول الكبرى داخل هذه المؤسسات.

الهوامش

- 1 (يلاحظ أن تقديرات البنك الدولي لديون الدول النامية خلال الفترة 1972 - 1982 كانت تقتصر على الديون طويلة الأجل العامة (أى التي يكون المقترض هو الحكومة أو إحدى مؤسساتها) والمضمونة (أى من قبل حكومة المؤسسة المقترضة)، بينما تشمل احصائيات السنوات 1980 - 1986 القروض قصيرة الأجل. أنظر: (World Bank, Tables Vol.2, 1982 - 1988).
- 2 (تضم مجموعة الدول الإسلامية، جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وعددها 46 دولة. ولا تشمل الاحصائيات دول الخليج النفطية وليبيا. كما لا تشمل العراق، إيران، أفغانستان، وفولتا العليا وذلك لعدم توفر بيانات كافية. بالنسبة للدول الإسلامية الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، أنظر: البنك الإسلامي للتنمية، 1407هـ. التقرير السنوي الثاني عشر، جدة. وبالنسبة للديون أنظر جداول الديون الصادرة عن البنك الدولي.
- 3 (تقتصر الفوائد هنا على فوائد القروض طويلة الأجل، بينما يصعب تقديرها على القروض قصيرة الأجل.
- 4 (أدى تدهور سعر الدولار الى زيادة قيمة القروض القائمة مقومة بالدولار. ويعتمد مقدار الزيادة على نسبة مساهمة الديون الدولارية في اجمالي ديون الدولة. فكلما زادت هذه النسبة قل أثر تدهور سعر الدولار على حجم الديون القائمة. كما أن تدهور قيمة الدولار من ناحية أخرى له تأثير سلبي على تجارة الدول النامية مع الولايات المتحدة.
- 5 (انتهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسات متشددة تجاه الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أو خدمة ديونها، اذ اشترط الالتزام بتنفيذ استراتيجيته الإصلاحية، سيأتي الحديث عنها. وقد ادت هذه السياسة الى حدوث انكماش في اقتصاديات الدول المدينة، والى نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فلا شك بأن سياسات مؤسسات التمويل الدولية قد ساهمت، الى حد ما، في ظهور وتفاقم أزمة الديون.
- 6 (يلاحظ أن العجز في الحساب الجاري لكل الدول النامية قد انخفض الى 45 بليون دولار عام 1983، ثم الى 18,5 بليون دولار عام 1984 نتيجة انتعاش الاقتصاد الأمريكي، (أنظر: البنك الدولي، 1988: 47).
- 7 (ستم مناقشة هذه المقترحات ضمن البند رابعا: توجهات السوق.

- 8 (أنظر: صحيفة «القبس». عدد 1988/10/1 - الكويت.
- 9 (يمثل نادي باريس تجمع الحكومات الدائنة، وفيه تتم إعادة جدولة القروض الحكومية وقد تأسس عام 1956، بينما يمثل نادي لندن تجمع البنوك التجارية الدائنة، وفيه تتم إعادة جدولة قروضها.
- 10 (استند هذا الجزء في معظم ما جاء فيه على معلومات مستقاة من مقالة: ريتشارد واينرت، مقايضة ديون العالم الثالث، قضايا واتجاهات، رقم 177، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، 1987.
- 11 (ينبغي التنويه الى أن بعض هذه المقترحات سبق أن قدمت من قبل بعض الكتاب والمؤسسات، بطريقة أو بأخرى، وإيرادها هنا يتفق مع توجه الباحث.
- 12 (لمعرفة المزيد عن هذه البرامج والاتفاقيات، (أنظر: البنك الاسلامي للتنمية، التقرير السنوي الثاني عشر، جدة، 1407 هـ).

المصادر العربية

- البنك الدولي
1983 تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن: البنك الدولي للانشاء والتعمير.
- البنك الدولي
1988 تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن: البنك الدولي للانشاء والتعمير.
- زكي، ر.
1987 أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية. بيروت: دار المستقبل العربي.
- صندوق النقد الدولي
1988 التمويل والتنمية، مجلة يصدرها بالتعاون كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير (يونيو) واشنطن.
- واينرت، ر.
1987 مقايضة ديون العالم الثالث، قضايا واتجاهات (نشرة تعنى بالتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية)، العدد 177، المركز الوطني للمعاومات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني - الرياض.

المصادر الاجنبية

Carvounis, C.

1986 The Foreign Debt / National Development Conflict: External Adjustment and Internal Disorder in the Developing Nations. New York: Quorum Books.

de Vries, M.G.

1987 Balance of Payments Adjustment: 1945 to 1986, The IMF Experience. Washington, DC: International Monetary Fund.

Epstein, J.

1988 "The Political Economy of the Debt Crisis." Economic Impact 64: 59 - 63.

Feldstein, M. (Ed).

1988 International Economic Cooperation. Chicago: University of Chicago Press.

Fischer, S.

1987 "Sharing the Burden of the Debt Crisis." Economic Impact 60: 28 - 31

George, S.

1988 A Fate Worse Than Debt. Harmondsworth, U.K.: Penguin.

International Monetary Fund (IMF)

1983 International Financial Statistics: Supplement on Trade Statistics. Washington, DC: International Monetary Fund.

1987 Annual Report. Washington, DC: International Monetary Fund.

Korner, P., Maass, G., Siebold, T. & Tetzlaff, R.

1986 The IMF and the Debt Crisis: A Guide to the Third World's Dilemma. London: Zed Books.

Nair, G. & Frazier, M.

1987 "Debt-Equity Conversion and Privatization." Economic Impact 60: 12-17.

Nunnenkamp, P.

1986 The International Debt Crisis of the Third World: Causes and Consequences for the World Economy. Brighton, U.K.: Harvester Press.

Overseas Development Institute

1987 Managing Third World Debt: Report of the Second Working Party. London: Regents College.

United Nations Conference of Trade and Development (UNCTAD)
1988 Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987 Supplement. New York: United Nations.

United States Embassy

1988 Omnibus: Economic and International Highlights Fortnightly Review (US Embassy, Riyadh) 4 (18).

World Bank

1982-88 World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. 2. Country Tables. Washington, DC: World Bank.

1983 World Debt Tables 1982-1983 ed. (First Supplement). Washington DC: World Bank.

1983 World Development Report 1983. Washington, DC: World Bank.

1984 World Debt Tables 1983-1984 ed. (First Supplement). Washington, DC: World Bank.

1988 World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, Vol. 1 Analysis and Summary Tables (1987 - 1988 ed.) Washington, DC: World Bank.

1988 World Development Report 1988. Washington, DC: World Bank.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 5486 صفاة - الكويت 13055 فاكسميلي 2549237

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387-254921

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

Developing Countries and the External Debt Trap

Said S. Martan

One objective of this paper is to investigate the principal causes of the debt problems of developing countries, and to outline the economic effects on the debtor nations. Over the last two decades the external debt of developing nations has risen to more than a trillion US dollars. At the same time, the net transfer of resources from developing to developed countries reached 86 billion dollars during the period 1982 - 1987, which was contrary to the flow of resources during preceding decades. Consequently, the levels of investment, consumption and growth performance have dropped sharply in the debtor countries, and their standards of living have deteriorated. The paper evaluates suggested approaches and strategies to solve this problem, and provides some recommendations for a course of action. These include several internal and collective adjustments in the debtor countries, as well as some important issues to be addressed in the negotiations between the concerned parties.